

مطالب بتطبيق التصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
«المؤتمر الأول للمعوقين بصرياً في لبنان»: خطوة نحو مرحلة مطلبية جديدة
عماد الدين رائف

في خطوة هي الأولى من نوعها في لبنان، استطاعت «جمعية الشبيبة للمكفوفين» أن تجمع ممثلي جمعيات ومنظمات الإعاقة البصرية في «المؤتمر الأول للمعوقين بصرياً» في بيروت أمس. وشارك في المؤتمر إلى جانب رئيس «الشبيبة» عامر مكارم، عشرات ممثلي الجمعيات والمؤسسات وحشد من الأشخاص المكفوفين، ليخرجوا بتوصيات عامة حول «العمل على تفعيل التزامات الدولة اللبنانية» تجاههم، و«العمل الحقوقي المطلبي والتوعوي»، و«إعادة التأهيل المهني وسوق العمل الدامج»، بالإضافة إلى «الوصول إلى المعلومات والمجتمع الدامج». في المؤتمر، عزّف رئيس «مركز الشبيبة للتوعية والإرشاد» إبراهيم العبد الله بـ «الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، معتبراً أن «الاتفاقية تجسّد آمال وأحلام الأشخاص المعوقين»، متوقفاً عند البروتوكول الاختياري المرفق بها، «الذي يعطينا الحق كمنظمات وجمعيات بإرسال تقرير مواز للتقرير الرسمي حول حسن سير تطبيق الاتفاقية، يكون بمثابة تقرير الظل». واستعرض العبد الله أهم المواد المتعلقة بالإعاقة البصرية في الاتفاقية، التي «وقّع عليها لبنان ورفعتها الحكومة اللبنانية في حزيران 2007، إلى المجلس النيابي للمصادقة عليها، إلا أن المجلس رفض استلامها حينذاك بسبب التشكيك في دستورية الحكومة. ثم حاول عشرة نواب في آذار الماضي تقديمها عبر مشروع قانون معجل مكرر إلى المجلس، إلا أنه رفض كذلك على أساس سياسي». وأسف العبد الله للتناهي الرسمي للاتفاقية .

من جهته، اعتبر مكارم أن «التنوّع بين المشاركين في مؤتمرننا الأول إنما لتحقيق هدفين، الأول، هو أن نأخذ مبادرة عملية وجدية وعلنية لتوحيد جهود وطموحات المكفوفين. فيكفيينا تشرذماً»، والثاني، «يعود لحرصنا على الأخذ بالأراء المتنوعة التي تصبّ في تطوير توجهاتنا و عملنا». وبعد عرض هدى بلوط لإنجازات «الشبيبة» خلال عقد من الزمن تلا صدور القانون 220 في العام 2000، اعتبر مكارم أن «المؤتمر ليس للاحتفاء بإنجازتنا، وإنما لتحديدها حيث كنا في السنوات الماضية نعمل ونعمل من دون التوقف لتقييمها». وأضاء مكارم على الأهداف الاستراتيجية «التي بلورت في العام 2001، متضمنة إقرار الحقوق والخدمات

الأساسية للمكفوفين، ودمجهم وضعاف البصر في النظام التربوي المدرسي والجامعي، ودمج الطفل المكفوف في حياة الأسرة». وأضاف إليها «تأمين الوصول إلى المعلومات من مصادرها المختلفة، والحق في العمل والتوظيف، وتنمية وممارسة قدرات المكفوفين الثقافية والأدبية والفنية، تأمين مشاركة المكفوفين وضعاف البصر في النشاطات الرياضية والترفيهية». وفخر مكارم بكون «الجمعية أصبحت مرجعاً مختصاً في مجال الإعاقة البصرية، وليست مجرد جمعية لها بعض النشاطات والتحركات والخدمات»، ولاحظ «تحولات كبيرة في مجال الإعاقة، وبالمقابل أرى أن التحديات قد تكون أكبر والموارد أقل والظروف ضاغطة أكثر. وهذا يتطلب تخطيطاً أفضل وتشاركاً أكبر واستثماراً أجدى للموارد البشرية والمالية ورفعاً أقوى للصوت الحقوقي الملتزم»، متمنياً أن يشكل المؤتمر «خطوة أولى للتعاطي مع المرحلة الجديدة».

وعرض ميلاد لا بد لـ «تقرير التزامات الدولة تجاه المكفوفين في لبنان بحسب الاتفاقية الدولية»، قبل أن ينقسم المؤتمر إلى مجموعات عمل تناولت محاور «الدمج المدرسي للمكفوفين»، و«العمل الحقوقي والتوعوي»، و«التأهيل المهني وسوق العمل الدامج»، و«الوصول إلى المعلومات وفق مبدأ تكافؤ الفرص». توقف المؤتمر أمس عند إنجازات العقد الماضي وكيفية العمل على تدعيمها والاستمرار بها، وتحديات تعترض طريق الدمج في المجتمع. وتتعدّد الإنجازات وفق المحاور التي تناولها المؤتمر، ويقع على رأسها «الدمج المدرسي، فقد التحق بالمدارس النظامية الرسمية والخاصة 26 تلميذاً من المكفوفين وضعاف البصر في جميع المراحل الدراسية ضمن مجتمعهم المحلي. وتوزعوا وفق برنامج «الشبيبة» على مناطق بيروت، وصيدا، والنبطية، والشوف، والمنية، والضنية، وطرابلس خلال العام الدراسي الماضي». يضاف إلى ذلك أن «أكثر من ستمئة معلمة في المدارس شاركن في أنشطة التدريب لاستقبال التلاميذ المعوقين بصرياً، بالإضافة إلى أربعين مدير مدرسة، وأكثر من ثلاثة آلاف تلميذ، وثلاثمئة من أهالي التلاميذ غير المعوقين». وقد قدمت الكتب المدرسية بطريقة «برايل» أو بالخط المكبر، أو عبر نصوص إلكترونية أو مسجلة صوتياً لكل تلميذ وفق حاجاته في «برنامج الدمج المدرسي». إلا أن تلك المحاولات الرائدة في الوصول إلى الدمج المدرسي ووجهت بالفهم الخاطئ للمقصود بـ «التربية الدامجة» و«دمج المعوقين بصرياً»، ما شكل صعوبة في قبول الفكرة لدى الأطراف المعنية. وكذلك ندرة أصحاب الخبرة والكفاءة في ذلك المجال، ما شكل صعوبة في تطوير الخدمات المقدمة للتلاميذ، وبطء تطوير المدارس لتغدو دامجة. وبرز كذلك وجود أطراف معنية رافضة للدمج المدرسي، وعدم التزام وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية بأي مساهمة مادية أو خدماتية لتحقيق الدمج للمعوقين بصرياً، ما أدى إلى اعتماد البرنامج على مصادر مالية غير ثابتة لا تضمن الاستمرارية.